

Distr.: General
29 July 2025
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص
ذوي الإعاقة
الدورة الثامنة عشرة
نيويورك، 10-12 حزيران/يونيه 2025

تقرير الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

أولاً - مقدمة

- 1 - عُقدت الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 10 إلى 12 حزيران/يونيه 2025.
- 2 - وعُقدت ست جلسات خلال الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر. وفي 10 حزيران/يونيه، وخلال الجلستين الأولى والثانية، نظر المؤتمر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بافتتاح المؤتمر، وانتخاب أعضاء المكتب، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم الأعمال، والمناقشة العامة. وعُقدت ثلاث من مناقشات المائدة المستديرة خلال الجلسات الثالثة والرابعة والخامسة، يومي 11 و 12 حزيران/يونيه. ونظر المؤتمر، في جلسته السادسة المعقودة في 12 حزيران/يونيه، في البند 5 (ج) من جدول الأعمال المعنون "جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظمة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاقية"؛ والبند 6 المعنون "قرارات مؤتمر الدول الأطراف"؛ والبند 7 المعنون "اختتام الدورة".
- 3 - ويرد نص القرارات التي اتخذها المؤتمر في المرفق الأول، ويرد الموجز الذي أعده الرئيس عن أعمال الدورة في المرفق الثاني، في حين ترد قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المؤتمر في المرفق الثالث.



ثانياً - افتتاح الدورة

- 4 - افتتحت الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر الأمينة العامة المساعدة لتنسيق السياسات بصفتها الرئيسة المؤقتة للمؤتمر .
- 5 - واعتمد المؤتمر في جلسته الأولى جدول الأعمال المؤقت (CRPD/CSP/2025/1)، وفي إطار البند 2 المعنون "انتخاب أعضاء المكتب"، انتُخب بالتزكية المرشحون التالية أسماؤهم أعضاء في المكتب: الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة، جايناثا جاياسوريا، رئيساً للمؤتمر؛ وممثلة كندا، إليزابيث تيودور - بيزيس، وممثل بيرو، ديفيد بيدروسا، وممثلة بولندا، إوونا لولا، وممثلة جمهورية تنزانيا المتحدة، زليخة تامبوي، نواباً لرئيس المؤتمر .
- 6 - وأدلى ببيانات افتتاحية كل من رئيس المؤتمر، جايناثا جاياسوريا؛ ونائبة الأمين العام، أمينة ج. محمد؛ ورئيس الجمعية العامة، فيليمون يانغ (عبر رسالة فيديو)؛ ورئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ميبون كيم؛ والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هبة هجرس؛ وممثل المجتمع المدني وعضو مجلس إدارة التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة ورئيس الاتحاد العالمي للصم، جوزيف موراي .
- 7 - وعملاً بالفقرة 5 (ج) من المادة 25 من النظام الداخلي، وفي إطار البند 4 من جدول الأعمال، اعتمدت 10 منظمات غير حكومية جديدة لدى المؤتمر (انظر المرفق الثالث).

ثالثاً - المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية

ألف - المناقشة العامة

- 8 - في إطار البند 5 (أ) من جدول الأعمال، أدلى ببيانات يبلغ عددها 164 بياناً 125 دولة عضواً⁽¹⁾، و 5 مجموعات من الدول⁽²⁾، و 32 من المؤسسات والمنظمات المراقبة للمؤتمر، منها منظمة دولية

(1) أولى بيانات، بالترتيب الزمني، كل من: غيانا؛ وسري لانكا؛ وبولندا؛ وكندا؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وبلجيكا؛ والبرازيل؛ ولكسمبرغ؛ ودولة فلسطين؛ وإيطاليا؛ ومالطة؛ وسلوفينيا؛ وزامبيا؛ وإكوادور؛ والكويت؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والبحرين؛ والإمارات العربية المتحدة؛ ومصر؛ وجزر البهاما؛ وإسبانيا؛ والنرويج؛ وأوكرانيا؛ ودولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ ونيجيريا؛ وأيرلندا؛ وأيسلندا؛ وسريلانكا؛ والمملكة العربية السعودية؛ وبيرو؛ وبوتسوانا؛ وفرنسا؛ وقبرص؛ وليتوانيا؛ وجنوب أفريقيا؛ وألمانيا؛ وفرنسا؛ وكرواتيا؛ وتركيا؛ وأرمينيا؛ وهنغاريا؛ وجمهورية إيران الإسلامية؛ والجمهورية الدومينيكية؛ وكامبوديا؛ وتيمور - ليشتي؛ والصين؛ وزمبابوي؛ وكوستاريكا؛ وكولومبيا؛ والكونغو؛ وبربادوس؛ وسنغافورة؛ وعمان؛ وإسرائيل؛ والدانمرك؛ وسويسرا؛ واليابان؛ وملاوي؛ والفلبين؛ وقيرغيزستان؛ واليمن؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وقطر؛ وملديف؛ وتشيكيا؛ وبوركينا فاسو؛ والبرتغال؛ والنمسا؛ ونيوزيلندا؛ والأردن؛ واليونان؛ وجورجيا؛ وليبيا؛ والجزائر؛ ولاتفيا؛ وجامايكا؛ والاتحاد الروسي؛ والمغرب؛ وإندونيسيا؛ ورومانيا؛ وأنتيغوا وبربودا؛ وبنما؛ وغواتيمالا؛ وأستراليا؛ والسويد؛ ومنغوليا؛ وكوبا؛ وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وغينيا؛ والأرجنتين؛ وتايلند؛ وأوغندا؛ والهند؛ وبيلاروس؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ ونيبال؛ ومالي؛ وبنغلاديش؛ وباكستان؛ وتونس؛ وفيت نام؛ وجمهورية كوريا؛ وشيلي؛ وباراغواي؛ ونيكاراغوا؛ والجمهورية العربية السورية؛ وكازاخستان؛ والعراق؛ وغرينادا؛ وماليزيا؛ والمكسيك؛ ولبنان؛ وأوروغواي؛ وأندورا؛ وجمهورية مولدوفا؛ وسان مارينو؛ والسنغال؛ ورواندا؛ وناميبيا؛ وألبانيا؛ وفيجي؛ وكينيا؛ وأذربيجان؛ وليبيريا؛ وميانمار؛ وتوغو .

(2) أولى بيانات مشتركة كل من: النرويج بالنياحة عن الفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ والاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء فيه؛ ونيوزيلندا باسم مجموعة أصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وجمهورية كوريا باسم مجموعة المكسيك، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتركيا، وأستراليا (المعروفة أيضاً

واحدة⁽³⁾، و 25 منظمة غير حكومية⁽⁴⁾، و 3 مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان⁽⁵⁾، و 3 كيانات تابعة للأمم المتحدة⁽⁶⁾.

باء - مناقشات المائدة المستديرة

9 - عقد المؤتمر يومي 11 و 12 حزيران/يونيه ثلاثة من مناقشات المائدة المستديرة خلال جلساته الثالثة والرابعة والخامسة. وفي كل مناقشة من مناقشات المائدة المستديرة، قدم المشاركون في حلقة النقاش عروضاً وأعقب ذلك مناقشة تحاورية.

المائدة المستديرة 1

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز سياسات التنمية الاجتماعية من خلال التمويل الابتكاري

10 - واشتركت في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة في إطار البند 5 (ب) '1' من جدول الأعمال نائبة رئيس المؤتمر، زليخة تامبوي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وممثل عن المجتمع المدني ومدير العلاقات الدولية في منظمة Grupo Social ONCE، خافيير غوميس. وقدم عروضاً خمسة من المشاركين في حلقة النقاش وهم: رئيسة المجلس الاستشاري لاستراتيجية الإعاقة، جين فيتزجيرالد سبرينغ (أستراليا)؛ والمفوض الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة، لوكاش كراسون (بولندا)؛ والمدير العام للعمل الاجتماعي في وزارة الصحة والعمل الاجتماعي، بوكار ضيوف (السنغال)؛ ومديرة الصندوق العالمي للإعاقة، غُلا أبو الغيب؛ والمدير التنفيذي لمنظمة كوشيش، ماتريكا ب. ديفكوتا (نيبال).

المائدة المستديرة 2

عدم ترك أحد خلف الركب: استخدام الذكاء الاصطناعي أداة لدعم استيعاب الجميع من أجل تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة

11 - شارك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة في إطار البند 5 (ب) '2' من جدول الأعمال نائب رئيس المؤتمر، ديفيد بيدروسا (بيرو)، وممثلة المجتمع المدني ومديرة السياسات العامة العالمية في المبادرة

باسم "مجموعة ميكتا"؛ ويوركينا فاسو باسم اللجنة المعنية بمساعدة الضحايا التابعة لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام.

(3) جامعة الدول العربية.

(4) التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، والرابطة العالمية للإرسالية المسيحية للمكفوفين لإدماج منظور الإعاقة، ومنظمة كندا لتشمول الجميع، والرابطة الدولية لتمكين المرأة، والمركز العالمي للابتكار في مجال الإعاقة، ومنظمة "هيومن رايتس ووتش"، ومنظمة "كيستون" للخدمات الإنسانية الدولية، والمجلس الدولي لتعليم ذوي العاهات البصرية، والمنظمة الأسترالية للأشخاص ذوي الإعاقة، ورابطة الكومنولث الملكية للمكفوفين، والبعثة الدولية لمكافحة الجذام، ومنتدى الكومنولث للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمة كوينزلاند للدعوة، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين، ومنظمة النساء ذوات الإعاقة في أستراليا، ومؤسسة سبون (Spoon Foundation)، والمعهد العالمي للإعاقة، ومنظمة لارش الدولية، والمنظمة الأسترالية للأطفال والشباب ذوي الإعاقة، والجمعية الدولية لإعادة التأهيل، والاتحاد الأسترالي لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومعهد ألانا (Alana Instituto)، ومعهد الشباب، ومنظمة KenCrest، والشبكة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وأسره.

(5) اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين، ولجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

(6) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة، سوزان مزروعى. وقدم عروضاً خمسة من المشاركين في حلقة النقاش وهم: رئيس مشروع Oobe في الوكالة الحكومية للتكنولوجيا في سنغافورة، ليم زوي يونغ؛ والخبيرة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي، دوفيلي جودكايتي؛ وأستاذ الذكاء الاصطناعي في جامعة مالطة، أليكسي دينغلي؛ ومديرة مركز أبحاث التصميم الشامل في جامعة كلية أوناريو للفنون والتصميم، جوتا تريفيرانوس؛ ومدير شؤون بناء القدرات والدعوة في المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة، محمد علي لطفي.

المائدة المستديرة 3

الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية ومعالجتها ودورها في تعزيز إدماج ذوي الإعاقة

12 - اشتركت في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة في إطار البند 5 (ب) '3' من جدول الأعمال نائباً لرئيس المؤتمر، إليزابيث تيودور - بيزيس (كندا)، وممثلة المجتمع المدني وأمينة مجلس إدارة شبكة تمكين نساء شعب أندورويس الأصلي، كريستين كاندي لبيليت (كينيا). وقدم عروضاً كل من: الرئيسة التنفيذية لمنندى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة، ساينيميلي تاواكي؛ ورئيسة شبكة نساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي من ذوات الإعاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أولغا موننتوفار كونتيراس؛ والعضوة في المنظمة الأسترالية للأشخاص ذوي الإعاقة، تاهليا - روز فانيسوم.

جيم - جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاقية

13 - ترأس جلسة التحاور، في إطار البند 5 (ج) من جدول الأعمال، جابانثا جاياسوريا، رئيس المؤتمر. وقدم عروضاً كل من: الأمانة العامة للمساعدة لتنسيق السياسات، بيورغ سانديكار؛ والأمانة العامة للمساعدة لحقوق الإنسان، إيلز براندس كاريس؛ ومستشارة شؤون الإعاقة في العالم في مجموعة البنك الدولي، شارلوت ماكليين - نهلابو؛ ومديرة الصندوق العالمي للإعاقة، علأ أبو الغيب؛ ورئيسة دائرة الشمول الرقمي في الاتحاد الدولي للاتصالات، روكسانا فيدمر - إلييسكو؛ وممثلة المجتمع المدني ورئيسة قسم السياسات في منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدنمرك، آن سينا.

رابعا - قرارات مؤتمر الدول الأطراف

14 - اتخذ المؤتمر بالإجماع في إطار البند 6 من جدول الأعمال، خلال جلسته السادسة، ثلاثة قرارات مقترحة من مكتبه (انظر المرفق الأول).

خامسا - اختتام الدورة

15 - في إطار البند 7 من جدول الأعمال، أدلى ببيانات ممثلو بولندا، وبيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكندا بصفتهم نواباً لرئيس المؤتمر.

16 - وأعرب رئيس المؤتمر، في بيانه الختامي، عن تقديره لجميع الدول الأطراف ولمنظمات المجتمع المدني ولأمانة العامة على تعاونها ودعمها في سبيل إنجاز الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر. وأعلن بعد ذلك اختتام الدورة.

قرارات مؤتمر الدول الأطراف

اتخذ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في دورته الثامنة عشرة، القرارات التالية:

القرار 1

مكان وتوقيت انعقاد الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
يقرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة **106/61**، وإذ يضع في الاعتبار الفقرتين 1 و 2 من المادة 1 من النظام الداخلي للمؤتمر، عقد دورته التاسعة عشرة في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من 9 إلى 11 حزيران/يونيه 2026.

القرار 2

توفير الموارد والدعم لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
ينوه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما تم توفيره من موارد ودعم للدورة الثامنة عشرة للمؤتمر، لأغراض منها إتاحة إمكانية الوصول إلى المرافق والحصول على الخدمات، ويكرر توصيته إلى الأمين العام بأن يواصل تقديم الدعم الكافي للمؤتمر في دورته التاسعة عشرة وفي دوراته المقبلة.

القرار 3

طلب موجه إلى الأمين العام بإحالة تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن دورته الثامنة عشرة
يقرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن يطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير المؤتمر عن دورته الثامنة عشرة إلى جميع الدول الأطراف والمراقبين.

المرفق الثاني

الموجز الذي أعده الرئيس عن أعمال الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

افتتاح الدورة

- 1 - افتتحت الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات بصفتها الرئيسة المؤقتة للمؤتمر.
- 2 - ورحب رئيس المؤتمر، جايناثا جاياسوريا، في بيانه الافتتاحي، بإيرتيا باعتبارها أحدث دولة طرف في الاتفاقية، ليصل بذلك مجموع الدول الأطراف في الاتفاقية إلى 192 دولة. وفي حين أقر بالتقدم الكبير المحرز على الصعيدين الوطني والدولي منذ اعتماد الاتفاقية، أشار إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون يواجهون التمييز والإقصاء وعراقيل غير متناسبة تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد الرئيس على أهمية التفكير الجماعي والشراكة في معالجة هذه الثغرات، لا سيما في ضوء الأزمات المتعددة التي تواجه المجتمع العالمي. وتأكيداً على أهمية موضوع الدورة في الوقت المناسب في الوقت الذي تستعد فيه الدول الأعضاء لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، دعا الرئيس إلى المشاركة الفعالة في مداورات المؤتمر بشأن التمويل الابتكاري، ودور الذكاء الاصطناعي في الإدماج، ولأول مرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية.
- 3 - وأكدت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة على الدور المحوري للاتفاقية في النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية الشاملة للجميع. وأكدت أن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة أمر أساسي لإعمال حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشددت على أن تحقيق التنمية الشاملة للجميع يتطلب اتخاذ إجراءات في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك مواضيع مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة الثلاثة التي ستعقد خلال المؤتمر، وهي: ضمان التمويل الكافي لتعزيز إدماج ذوي الإعاقة؛ ومعالجة المخاطر وتسخير فرص التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي؛ والاعتراف بحقوق ومساهمات الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية. وستستمر مناقشة هذه المواضيع في الفترة التي تسبق المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.
- 4 - وقد اعترف رئيس الجمعية العامة، في رسالة بالفيديو، بالاتفاقية كمحطة بارزة في النهوض بحقوق الإنسان الواجبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى استمرار وجود عوائق أمام التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والمشاركة، على أنها تقامت بسبب النزاعات وعدم الاستقرار الاقتصادي وتغير المناخ. وشدد الرئيس على أن الوصم والتمييز وأوجه عدم المساواة بين الجنسين كلها أمور ظلت تقوض حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات. ودعا إلى اتخاذ إجراءات طموحة ومتسارعة بما يتماشى مع ميثاق المستقبل وأهداف التنمية المستدامة، مسلطاً الضوء على مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية القادم باعتباره فرصة حاسمة لتعزيز التعاون العالمي من أجل الإدماج.
- 5 - ونظرت رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ميبون كيم، في فترة تناهز عقدين من الزمن انقضت منذ اعتماد الاتفاقية، فأشارت إلى ما أحرز من تقدم يفضي إلى التحول وإلى التحديات التي تزال ماثلة. وسلطت الضوء على الأزمات العالمية المتزايدة التي تهدد بتهميش حقوق ذوي الإعاقة،

مشيرةً في الوقت نفسه إلى القيود المنهجية التي تؤثر على قدرة اللجنة على الوفاء بولايتها، بما في ذلك القيود المتعلقة بالميزانية والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وشددت الرئيسة على المحطات البارزة على الصعيد الدولي في الأونة الأخيرة، مثل ميثاق سولفانيانو وإعلان عمان - برلين بشأن إدماج منظور الإعاقة على الصعيد العالمي، والمبادرات العالمية لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تدل على وجود زخم متزايد. ودعت إلى إجراء إصلاحات عاجلة في التمويل العالمي للإدماج والتحول الرقمي المراعي لمنظور الإعاقة وزيادة الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية، وحثت على ضرورة إدماج ذوي الإعاقة كعنصر أساسي في التنمية الدولية.

6 - ولفتت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هبة هجرس، الانتباه إلى اتساع أوجه عدم المساواة، وتقلص تمويل التنمية، والنكسات التي أصابت نظم الرعاية، والتي لا تزال تترك العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة عرضة للفقر والإقصاء والعنف. وشددت على العبء غير المتناسب الذي تتحمله النساء والأسر التي تقدم الرعاية دون دعم كافٍ، كما أعربت عن قلقها البالغ إزاء الأوضاع الصعبة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في النزاعات المسلحة. وحثت الدول على اغتنام فرصة انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية القادم للالتزام بالحماية الاجتماعية الشاملة ونظم الرعاية الشاملة للجميع والعمل اللائق. ودعت إلى إضفاء الطابع المؤسسي على استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2475 (2019) بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة.

7 - وأكد ممثل المجتمع المدني ورئيس الاتحاد العالمي للصم وعضو مجلس إدارة التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، جوزيف موراي، على الحاجة الملحة إلى تفكيك التمييز والإقصاء المنهجين اللذان يواجههما الأشخاص ذوو الإعاقة. وأشار إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا مستفيدين سلبيين، بل هم قادة وخبراء وعوامل تغيير. وفي معرض تسليطه الضوء على المناقشات التي دارت في منتدى المجتمع المدني الذي عُقد في اليوم السابق للمؤتمر، دعا إلى تسريع عملية إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، والاعتراف بقيمة العمل الذي يقوم به الأشخاص ذوو الإعاقة، وإلى التحول الرقمي الشامل للجميع. وشدد على أن الوعي العام يجب أن يتجاوز الحملات الرمزية إلى التمثيل الهادف في عمليات صنع القرار والحوكمة وبناء السلام. واختمت كلمته بالتأكيد من جديد على الدور المركزي الذي تضطلع به منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ الاتفاقية والمساهمة في عمليات التنمية العالمية، لا سيما في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

مناقشات المائدة المستديرة

المائدة المستديرة 1

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز سياسات التنمية الاجتماعية من خلال التمويل الابتكاري

8 - اشتركت في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة في إطار البند 5 (ب) '1' من جدول الأعمال نائبة رئيس المؤتمر، زليخة تامبوي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وممثل عن المجتمع المدني ومدير العلاقات الدولية في منظمة Grupo Social ONCE، خافيير غوميس.

9 - وقدمت نائبة الرئيس في ملاحظاتها الافتتاحية لمحة عامة موجزة عن التحديات المستمرة فيما يتعلق بتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وحددت الغرض من مناقشة

المائدة المستديرة وهو استكشاف سبل التمويل الابتكاري لضمان التنفيذ الناجح لهذه السياسات في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

10 - وقدمت رئيسة المجلس الاستشاري لاستراتيجية الإعاقة في أستراليا، جين فيترجيرالد سبرينغ، عرضها الذي ركز على خمسة مجالات رئيسية هي: (أ) الاستراتيجية الدولية لإنصاف الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمال حقوقهم في أستراليا؛ (ب) دعم حكومة أستراليا لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة؛ (ج) الالتزام بوضع واعتماد معايير دنيا واضحة لمؤشر السياسات المتعلقة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم، الذي وضعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ (د) الاستثمار ذو الأثر الاجتماعي كشكل من أشكال التمويل الابتكاري؛ (هـ) تعزيز تقييم السياسات والبرامج من خلال تحليل دراسات الحالة وإدراج أمثلة عن الممارسات الجيدة.

11 - وبدأ المفوض الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة ووزير الدولة في وزارة الأسرة والعمل والسياسة الاجتماعية في بولندا، لوكاش كراسون، بصفته شخصا من ذوي الإعاقة، عرضه بحكاية شخصية عن الأهمية الحيوية لتحقيق الأمن المالي والاستقلالية. وشدد على أهمية الحق في العيش المستقل، على النحو المنصوص عليه في المادة 19 من الاتفاقية، وحدد هذه المسألة باعتبارها أكثر المسائل إلحاحاً في السياسة الاجتماعية. وأوجز أدوات وتدابير مختلفة لضمان إعمال الحق في العيش المستقل، وأبرزها توفير المساعدة الشخصية التي يمكن أن يستفيد منها على وجه الخصوص الأشخاص ذوو الإعاقات المعقدة الذين يحتاجون إلى دعم مكثف باستمرار. وعلاوة على ذلك، وفي معرض إشارته إلى الصلة القائمة بين الإعاقة والفقر، حلل مثالا للممارسة الجيدة المتمثلة في "الميزانية الشخصية" التي يجري تنفيذها في إطار المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي في بولندا، فضلاً عن المبادرات الأخيرة لحكومة بولندا لإنشاء استحقاق دعم مصمم خصيصاً لتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

12 - وناقش المدير العام للعمل الاجتماعي في وزارة الصحة والعمل الاجتماعي في السنغال، بوكار ضيوف، في سياق عرضه، برنامج إعادة التأهيل المجتمعي في السنغال باعتباره دراسة حالة إفرادية. وقد شمل البرنامج تعاوناً متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة، بما في ذلك مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتم تمويله من خلال آليات التمويل المشترك من مصادر متنوعة، مع التركيز على استخدام الموارد المحلية والمشاركة المباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. وفي الفترة ما بين عامي 2012 و 2024، تم تمويل 455 733 مشروعاً اقتصادياً لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد من خلال آلية التمويل تلك، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات 34,9 بليون فرنك من فركت الجماعة المالية الأفريقية. وينبع الجانب المبتكر في آلية التمويل هذه من كونها اعتمدت على مصادر تمويل متنوعة وتتماشى مع ميثاق تكافؤ الفرص. وفي الختام، لخص بعض التحديات التي تواجه التمويل المستدام للبرنامج، مسلطاً الضوء على الحاجة إلى زيادة الشراكات والبيانات المصنفة حسب الإعاقة.

13 - وافتحت مديرة الصندوق العالمي للإعاقة، علا أبو الغيب، عرضها بتقديم تقييم مُرعب لتمويل إدماج ذوي الإعاقة، مشيرة إلى موجة التخفيضات الأخيرة وإعادة تخصيص التمويل في العديد من البلدان. وقد كان الإنفاق الإنمائي على الإعاقة منخفضاً للغاية أصلاً، وبالنظر إلى أن التقدم نحو تحقيق 5 في المائة فقط من أهداف التنمية المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة كان على المسار الصحيح، فإن هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار العاجل. وقد طرحت نقطتين رئيسيتين فيما يتعلق بالتمويل الابتكاري: (أ) المشاركة المنهجية والهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، كشركاء وقادة على قدم المساواة، أمر

حاسم لفعالية أي تدخل؛ و (ب) يجب زيادة الجهود المبذولة للتعاون وتكوين شراكات مع الجهات الفاعلة والمنظمات الرئيسية في جميع القطاعات وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق أوسع. وتناولت بإيجاز المبادرات المحددة التي قام بها الصندوق العالمي للإعاقة في هذا الصدد، ودعت إلى إيجاد طرق مبتكرة لتقديم تمويل كاف لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر القمة العالمي الثاني المعني بقضايا الإعاقة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

14 - وقدم المدير التنفيذي لمنظمة كوشيش، وهي منظمة للأشخاص ذوي الإعاقة في نيبال، ماتريكا ب. ديفكوتا، لمحة عامة عن التقدم المحرز في نيبال في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن التحديات المستمرة. ومع ذلك، فإن تلك التحديات، بما في ذلك الوصم والتمييز المتجذرين والعوائق التي تحول دون التوظيف والتعليم والحماية الاجتماعية، غالباً ما يتم تجاهلها في آليات التمويل الابتكاري. وأشار إلى أن ضمان تمويل مستدام ومتسق وطويل الأجل لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التمويل الابتكاري أمر ضروري للتنمية الاجتماعية. واختتم عرضه بالتشديد على أن قضايا الإعاقة يجب أن تكون محور المناقشات التي ستجري خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، وطالب بأن تكون حقوق المعوقين أولوية قصوى.

15 - وخلال المناقشة التحويرية التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو إكوادور وجمهورية تنزانيا المتحدة ومصر وجنوب أفريقيا وإيطاليا وغيانا والمركز العالمي للابتكار في مجال الإعاقة، وهو منظمة غير حكومية. وأشار مختلف الممثلين في بياناتهم إلى ما يلي: التقدم المستمر المحرز على المستوى القطري فيما يتعلق بحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، مثل الإسكان، والأجهزة المساعدة، وخدمات إعادة التأهيل، والمساعدة الشخصية، والرعاية المنزلية؛ والتدابير المتخذة لتعزيز الوصول إلى فرص العمل وتعميم الخدمات المالية، بما في ذلك برامج تقديم القروض لأصحاب المشاريع من ذوي الإعاقة؛ والمبادرات المتخذة لتعزيز الإلمام بالأمور المالية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وضرورة وضع وجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم وحقوقهم في صميم تمويل التنمية، بما في ذلك التمويل المتعلق بالمناخ؛ والطرق التي يمكن من خلالها أن تكون النماذج المالية الجديدة بمثابة حافز لإدماج ذوي الإعاقة، لا سيما إذا تم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم كقادة وشركاء على قدم المساواة، مما قد يزيد من الفوائد المحتملة.

المائدة المستديرة 2

عدم ترك أحد خلف الركب: استخدام الذكاء الاصطناعي أداة لدعم استيعاب الجميع من أجل تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة

16 - شارك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة في إطار البند 5 (ب) '2' من جدول الأعمال نائب رئيس المؤتمر، ديفيد بيدروسا (بيرو)، وممثلة المجتمع المدني ومديرة السياسات العامة العالمية في المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة، سوزان مزروعي.

17 - وسلط نائب الرئيس الضوء في ملاحظاته الافتتاحية على التطور السريع للذكاء الاصطناعي وإمكاناته المختلطة: فهو يتيح التمكين ولكنه ينطوي أيضاً على مخاطر التحيز والإقصاء والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وحث المناصرون على اتخاذ إجراءات عاجلة لتطوير ذكاء اصطناعي شامل للجميع يركز على حقوق الإنسان، بما يتماشى مع الاتفاقية. وإذ اعتبر عددًا من المحطات البارزة المقبلة،

بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، فرصًا واعدة للنهوض بمزيد من الإدماج، دعا المشاركين في حلقة النقاش إلى تحديد التحديات وتبادل الخبرات القيّمة واستكشاف استراتيجيات تسخير الذكاء الاصطناعي للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير مشاركتهم.

18 - وأشار رئيس مشروع Oobee في الوكالة الحكومية للتكنولوجيا في سنغافورة، ليم زوي يونغ، في سياق عرضه، إلى الطرق التي يمكن للذكاء الاصطناعي من خلالها تعزيز إمكانية استخدام الوسائل الرقمية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع تسليط الضوء أيضًا على القيود والمخاطر الحقيقية التي تواجهها. وبالاستفادة من خبرته العملية، بما في ذلك تطوير أداة Oobee، وهي أداة مفتوحة المصدر لاختبار التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، أوضح الطرق التي أدت بها الأدوات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مثل تطبيقات التعرف على الأشياء ونسخ التسجيلات والملاحة، إلى تمكين الأفراد ذوي الإعاقة في سنغافورة من العيش بشكل مستقل، لكنه نبه أيضًا إلى أن الذكاء الاصطناعي بعيد كل البعد عن كونه حلًا مثاليًا. وتعتمد فعالية الذكاء الاصطناعي على التصميم الشامل وبيانات التدريب المختارة بعناية واختبار المستخدم الحقيقي. ولا تزال التحديات الرئيسية قائمة، بدءًا من الاجتماعات الافتراضية التي يتعذر الوصول إليها وممارسات تصميم المواقع الشبكية السيئة إلى عدم قدرة الذكاء الاصطناعي على العمل من دون تعليقات بشرية أو في غياب السياق. وخلص إلى ثلاث توصيات عملية، وهي فهم أوجه قصور الذكاء الاصطناعي، ودمج التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في عملية التطوير، وضمان حصول المستخدمين على خيارات بديلة للوصول إلى المرافق. وكانت الخلاصة الرئيسية التي توصل إليها واضحة: التصميم الشامل يفيد الجميع ويجب أن يكون مدمجًا منذ البداية.

19 - وسلطت الخبرة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي، دوفيلي جودكايتي، الضوء على الوعود والمخاطر التي ينطوي عليها الذكاء الاصطناعي بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وبينما قدم الذكاء الاصطناعي فرصًا غير مسبوقة للاندماج والاستقلالية والمساواة، إلا أنه ينطوي أيضًا على خطر تفاقم التمييز إذا لم يتم تصميمه وتنظيمه بعناية. وسلطت الضوء على بعض التحديات الحرجة، مثل نقص التمثيل في البيانات، والتحيز المجتمعي المتأصل والافتقار إلى التصميم الشامل والمساءلة عند تصميم وتطوير الذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن. واستندت إلى توصيات اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية التي تدعو إلى وضع سياسات شاملة للجميع تتماشى مع الاتفاقية. وشملت الإجراءات الملموسة التي اقترحتها إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير الذكاء الاصطناعي، ودمج التدريب على التصميم الشامل في التعليم، وإجراء تدقيق في تحيز الذكاء الاصطناعي وضمان التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في جميع الخدمات الرقمية. وجلبت التكنولوجيات الناشئة الأمل ولكنها أثارَت أيضًا مخاوف أخلاقية. فيجب تطوير الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع الجميع ولصالح الجميع. وتشكيل مستقبل رقمي لا يُستثنى فيه أحد أمر بالغ الأهمية لضمان العدالة والكرامة.

20 - وأكدت مديرة مركز أبحاث التصميم الشامل في جامعة كلية أونتااريو للفنون والتصميم، جوتا تريفيرانوس، في عرضها، على وجود توتر حاسم: فالذكاء الاصطناعي، بطبيعته، يفضل المتوسط الإحصائي، بينما توجد الإعاقة على أطراف التجربة البشرية. وقالت إنه بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، يمثل الذكاء الاصطناعي وعودًا كبيرة ومخاطر جسيمة في آن واحد. وحتى مع وجود تمثيل كامل للبيانات، فإن المنطق الإحصائي للذكاء الاصطناعي قد حرم بشكل منهجي الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين تم التعامل مع احتياجاتهم المتنوعة على أنها قيم شاذة. وحذرت من خطر أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى دمج عدم

المساواة بصورة آلية في مجالات تشمل الرعاية الصحية والتوظيف والتعليم، ومن ثم إلى تضخيم الفوارق القائمة. وتعثرت الجهود الحالية في تطوير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لأنها فشلت في معالجة الضرر الهيكلي الناتج عن المنطق الإحصائي نفسه. ولم تكن حماية الخصوصية فعالة أيضًا بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين غالبًا ما كان يمكن التعرف عليهم بسبب تفردهم. ودعت إلى إعادة تصميم نُظُم الذكاء الاصطناعي من أجل تحسين جانب التنوع، وليس التطابق. ومن الأمثلة على ذلك دراسة أجريت في كندا لقياس مدى ثقة الجمهور في الذكاء الاصطناعي، ومشاريع روبوتات الدردشة الشاملة للجميع، ومعايير الذكاء الاصطناعي الجديدة التي تركز على التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. واختتمت حديثها بالقول إن الذكاء الاصطناعي يجب أن يُصمم بالتعاون مع الأشخاص ذوي الإعاقة ولصالحهم، لا لتجنب الأذى فحسب، بل ليعمل حقًا لصالح الجميع.

21 - وقال أستاذ الذكاء الاصطناعي في جامعة مألطة، أليكسي دينغلي، إنه سعى إلى إعادة تعريف كيفية التفكير في الإعاقة في عصر الذكاء الاصطناعي. وحثَّ المشاركين في المؤتمر على النظر إلى الإعاقة كإطار توجيهي لتصميم تكنولوجيات أكثر تكيفًا وإنسانية وشمولاً بدلاً من اعتبارها تحدياً يجب إصلاحه. ومن خلال أمثلة يومية حية وحقائق دامغة، شرح مبدأ سيادة الإعاقة في الذكاء الاصطناعي، وهو المبدأ الذي كان في الواقع بمثابة دعوة للأشخاص ذوي الإعاقة للقيام بدور قيادي في تشكيل التكنولوجيات التي تشكل حياتهم. وقد قدم حجة مقنعة لتوضيح السبب في كون الإدماج ليس مجرد قضية أخلاقية فحسب، بل هو أمر ضروري للابتكار وتنمية المواهب والاستدامة الاقتصادية. وأظهرت قصص النجاح الواقعية التي تتراوح بين المقاهي المزودة بروبوتات تعمل عن بُعد واختبارات التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة المدعومة بالذكاء الاصطناعي أن التكنولوجيا تعمل بشكل أفضل لصالح الجميع عندما تُبنى بطريقة شاملة للأشخاص المهمشين. وفي الختام، اقترح تطوير ختم "ذكاء اصطناعي ميسر"، و "مسرِّع التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة" وبرامج الإرشاد العكسي، وهو ما من شأنه أن يمهد الطريق لمستقبل رقمي أكثر ذكاءً وعدالة للجميع.

22 - وقدم مدير شؤون بناء القدرات والدعوة في المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة، محمد علي لطفي، لمحة عامة عن التعاهد الرقمي العالمي، وهو إطار عالمي لتوجيه التعاون الرقمي وحوكمة الذكاء الاصطناعي، مع التركيز بقوة على إدماج ذوي الإعاقة. ومنذ عام 2020، لعبت المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة دورًا نشطًا في تشكيل التعاهد الرقمي العالمي من خلال مشاركتها في المشاورات والتقارير وجهود الدعوة. وقد ساعدت جهودها، بما في ذلك دورها القيادي في الفريق العامل المعني بمواءمة السياسات والمبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بإمكانية استخدام الوسائل الرقمية، على ضمان إدراج الشمول الرقمي والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات الرقمية العالمية. وأكد على أن التعاهد الرقمي العالمي، وإن لم يكن ملزمًا قانونًا، إلا أنه وضع التزامات عالمية حاسمة. وتناول التعاهد الفجوات الرقمية، وعزز تصميم التكنولوجيا الشاملة للجميع، ودعا إلى توفير بيانات مصنفة وبنية تحتية رقمية ميسرة. وقال إن إمكانية استخدام الوسائل الرقمية هي حق من حقوق الإنسان وأن التعاهد يمثل فرصة فريدة لضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم أيضًا في إطار مستقبل يعتمد على الذكاء الاصطناعي. وستستمر المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة في القيام بدورها، بما في ذلك من خلال توفير مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي الخاص بها لاستخدامه كمعيار عالمي للمواءمة مع التعاهد الرقمي العالمي.

23 - وخلال المناقشة التحوارية، أدلى ببيانات ممثلو كل من اليونان والكويت وأوكرانيا وغيانا والمكسيك وسويسرا والإمارات العربية المتحدة وتركيا وقطر ومصر وإكوادور وإسرائيل والبرازيل ومالطة وجنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وتطرقت المناقشة إلى طائفة واسعة من القضايا، مع التركيز على ما يلي: التدخلات السياسية والوسائل المبتكرة المطلوبة لضمان أن يكون تصميم الذكاء الاصطناعي وتطويره شاملين للأشخاص ذوي الإعاقة ومتاحين لهم؛ والطرق التي يمكن من خلالها تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون تحديات متعددة القطاعات ومتعددة الجوانب بشكل أفضل في سياقات تطورات الذكاء الاصطناعي والخدمات وأشكال الدعم المدعومة بالذكاء الاصطناعي؛ والطرق العملية الكفيلة بتعزيز تطوير الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم من أجل تمكين جميع المتعلمين من ذوي الإعاقة منذ سن مبكرة.

المائدة المستديرة 3

الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية ومعالجتها ودورها في تعزيز إدماج ذوي الإعاقة

24 - اشتركت في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة في إطار البند 5 (ب) '3' من جدول الأعمال نائبة رئيس المؤتمر، إليزابيث تيودور - بيزيس (كندا)، وممثلة المجتمع المدني وأمينة مجلس إدارة شبكة تمكين نساء شعب أندورويس الأصلي، كريستين كاندي لبييليت (كينيا).

25 - وسلطت نائبة الرئيس في ملاحظاتها الافتتاحية الضوء على أهمية معالجة الحواجز المتعددة والمتقاطعة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية، الذين غالباً ما يعانون من أشكال متعددة من التمييز المرتبط بالثقافة ونوع الجنس والسن والإعاقة. ولاحظت أن الثغرات في البيانات لا تزال كبيرة، مما يعيق إبراز الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية وإدماجهم بشكل كامل في السياسات والممارسات. وشددت على أن المشاركة المجدية للأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية ضرورية لبناء مجتمعات شاملة للجميع، وسلطت الضوء على أهمية المناقشة في إطار الموضوع الرئيسي للمؤتمر، الذي يسبق مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

26 - وقالت الرئيسة التنفيذية لمنندى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة، ساينيميلي تاواكي، إن الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ يواجهون تحديات مضاعفة تفوق التحديات التي يواجهها الآخرون، بما في ذلك التهديدات التي تواجه حقوقهم في الأراضي، والترحيل القسري بسبب تغير المناخ، والإقصاء من الممارسات الثقافية، والفقر المستمر، والافتقار إلى سياسات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعرضوا لعنف متعدد الجوانب، بما في ذلك العنف الجنساني، وغالباً ما يتم التعامل معهم من خلال نموذج خيري لا من خلال إطار عمل قائم على الحقوق. وأشارت إلى إحدى النتائج الرئيسية لحدث جانبي عُقد خلال المؤتمر الإقليمي للمحيط الهادئ المعني بالإعاقة في عام 2023، وهي الدعوة إلى دمج الأطر المعيارية للشعوب الأصلية في الأعمال المتعلقة بالإعاقة والتنمية، بما في ذلك الاستفادة من معارف الشعوب الأصلية لتعزيز عملية الحد من مخاطر الكوارث. وحثت الدول الأطراف على توسيع نطاق التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في المناطق النائية، وإعطاء الأولوية للخدمات الصحية في سياق الكوارث بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والتصدي لتآكل المعارف التقليدية. وكانت ثمة حاجة إلى تجديد الالتزام بضمان إدماج ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية بشكل كامل في عمليات صنع القرار.

27 - وشددت رئيسة شبكة نساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي من ذوات الإعاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أولغا مونتوفار كونتيراس، على الحاجة الملحة إلى زيادة إبراز الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية، ولا سيما النساء والفتيات اللاتي يعشن في فقر مدقع في المناطق الريفية. وعلى الرغم من الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في التنفيذ. وأشارت إلى أن خطة عام 2030 تقتدر إلى مؤشرات محددة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية، الأمر الذي ساهم في تغييرهم. وسلطت الضوء على أهمية التوصية العامة رقم 39 (2022) بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والتي تناولت التمييز المتعدد الجوانب ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية. وشددت على أن التنفيذ الكامل للاتفاقية يتطلب إرادة سياسية وموارد كافية. وينبغي الاعتراف بالنظم القانونية للشعوب الأصلية، وينبغي ضمان الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية من خلال الإصلاحات، وينبغي استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية. ودعت إلى إتاحة الوصول إلى التكنولوجيا بلغات الشعوب الأصلية، واتخاذ إجراءات إيجابية، ورصد مخصصات في الميزانية. وكان التصدي للتدهور البيئي وضمان الحصول على التعليم والتمكين أمرًا حيويًا للإدماج.

28 - وممثلة المنظمة الأسترالية للأشخاص ذوي الإعاقة، تاهليا - روز فانيسوم، هي امرأة من شعب ووبابورا، وهي من الأمم الأولى المدافعة عن حقوق ذوي الإعاقة والعدل بين الجنسين. وقد أدلت بشهادتها الشخصية التي تروي فيها تجربتها المؤلمة حيث تعرضت أسرتها لعنف الشرطة، مما أدى إلى إصابتها بإجهاد ناجم عن صدمة عصبية ولم تتلقَ بشأنه الرعاية الكافية. وشددت على أن النماذج الغربية المفروضة على الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية فشلت باستمرار في تلبية احتياجاتهم بسبب الافتقار إلى مراعاة الفروق الثقافية. وقد تأثرت نساء الشعوب الأصلية بشكل خاص، حيث يقدمن رعاية غير مدفوعة الأجر ومبخوسة القيمة في الوقت الذي يواجهن فيه التهميش. وتم استبعاد ربع الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية من التعليم. وأثارت مخاوف جدية بشأن التعقيم القسري والتمييز المنهجي ضد نساء الشعوب الأصلية من ذوات الإعاقة. وعلى الرغم من هذه الحقائق، فإن التمويل المخصص يكاد يكون معدومًا ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية مستبعدين من عملية تقرير السياسات. كما أنها حثت الدول والمجتمع الدولي على الاستثمار في الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية وضمان مشاركتهم في الأمم المتحدة على نحو مُجدٍ. وشددت على ضرورة الاعتراف بإرث الاستعمار كسبب جذري لاستمرار التهميش والعنف والإقصاء الذي يعاني منه الأشخاص ذوو الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية.

29 - وخلال المناقشة التحاورية، أدلى ببيانات ممثلو كل من غيانا والمكسيك وبيرو وكوستاريكا وكندا وجنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ونيجيريا، وكذلك منتدى الكومنولث للأشخاص ذوي الإعاقة والرابطة الدولية لتمكين المرأة. وتناولت البيانات التحديات المتعددة والمتداخلة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية، بما في ذلك الفقر المستمر، والاستبعاد من التعليم، واللامساواة الهيكلية، والحواجز التي تحول دون حصولهم على الرعاية الصحية، وزيادة تعرضهم لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وسلطت عدة وفود الضوء على الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الإدماج من خلال تطوير بنية تحتية يسهل الوصول إليها، وترجمة الوثائق الرسمية إلى لغات الإشارة الخاصة بالشعوب الأصلية، وتحسين جمع البيانات ووضع أطر سياسية شاملة. وأكد الممثلون على أهمية الاعتراف بالنظم القانونية للشعوب الأصلية، وضمان

المشاركة المجدية للأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية في صنع القرار وتعزيز التعاون الدولي والدعم المقدم من المانحين للنهوض بالإعمال الكامل لحقوقهم.

جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاقية

30 - افتتح رئيس المؤتمر الحوار بتأكيد على الموضوع الشامل للدورة وهو "تعزيز الوعي العام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومساهماتهم في التنمية الاجتماعية في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية". وواصل الرئيس حديثه بوضع الدورة في سياق سنة حاسمة ستعقد فيها مؤتمرات ومؤتمرات قمة عالمية هامة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية. وخلص إلى التأكيد على أن التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وكذلك الإدماج الاجتماعي، لا يزال بطيئاً، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون متخلفين عن الركب.

31 - وأشارت الأمانة العامة للمساعدة لحقوق الإنسان، إيلز براندس كاريس، في عرضها إلى أنه قد مر ما يقرب من 20 عاماً منذ اعتماد الاتفاقية. وأشارت إلى أهمية المواضيع الفرعية التي تناولتها مناقشات المائدة المستديرة خلال الدورة، وأكدت من جديد التزام مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتنفيذ الاتفاقية بالتعاون الوثيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيدين القطري والعالمي. وفيما يتعلق بالدورة المقبلة لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، أشارت إلى الدور المحوري لتعزيز نظم الرعاية والدعم المرتكزة على حقوق الإنسان، وشددت على ضرورة أن تنعكس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة. وأخيراً، أعادت التأكيد على استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة باعتبارها الإطار التوجيهي الأساسي لإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل المفوضية السامية.

32 - وأوجزت الأمانة العامة للمساعدة لتنسيق السياسات، بيورغ سانديكار، الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعماً لتنفيذ الاتفاقية. وقدم تقرير الإعاقة والتنمية لعام 2024، الذي نشرته الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أحدث البيانات والتحليلات العالمية والتشريعات والسياسات المتعلقة بالإعاقة، حيث غطى أكثر من 200 مؤشر لأزيد من 100 بلد، وتضمن تقييماً للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد دعمت الإدارة مساعي الدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين لجعل الاتفاقية وخطة عام 2030 حقيقة واقعة بالنسبة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال عقد مناسبات عالمية لتعزيز إدماج ذوي الإعاقة، وتوفير التعاون والمساعدة التقنيين للبلدان، وإقامة شراكات مع العديد من أصحاب المصلحة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وأخيراً، اتخاذ إجراءات ملموسة نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

33 - وعرضت مستشارة شؤون الإعاقة في العالم في مجموعة البنك الدولي، شارلوت ماكلين - نهلابو، عدداً من الممارسات الجيدة والأمثلة على الحالات التي دعم فيها عمل البنك الدولي في مجال إدماج ذوي الإعاقة تنفيذ الاتفاقية. وفيما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية لإدماج ذوي الإعاقة، أشارت إلى إطار عمل إدماج ذوي الإعاقة والمساواة الذي وضع خريطة طريق لإدراج منظور الإعاقة في سياسات البنك الدولي وعملياته وعمله التحليلي وبناء قدراته الداخلية لدعم العملاء في تنفيذ برامج التنمية المراعية لمنظور الإعاقة.

وعلى الصعيد القطري، قدم البنك المساعدة التقنية للحكومات لضمان أن تكون أطرها القانونية والسياساتية والمؤسسية متماشية بشكل عام مع الاتفاقية. وأشارت إلى التقدم المحرز نحو ضمان أن تؤدي المشاريع والبرامج التي يمولها البنك الدولي إلى دمج وتعميم مراعاة الإعاقة في مجالات التعليم والصحة والنقل الحضري والشمول الرقمي وجمع البيانات.

34 - واستهلت مديرة الصندوق العالمي للإعاقة، علماً أبو الغيب، كلمتها بتحديد التحديات التي تواجه المجتمع العالمي، وهي: تقلص ميزانيات المساعدات وتغيير الأولويات وتزايد الأزمات الإنسانية. وفي مثل هذا الوقت الحرج، يعد إدماج ذوي الإعاقة أمراً حيوياً. وأعربت عن استعداد الصندوق لعرض خدماته، باعتباره آلية التمويل الوحيدة لأصحاب المصلحة المتعددين المكرسة للنهوض بتنفيذ الاتفاقية. ومنذ عام 2012، وصلت خدمات الصندوق إلى ما يقرب من 880 مليون شخص من ذوي الإعاقة من خلال 111 برنامجاً مشتركاً في 100 بلد، وشارك في تلك البرامج ما يقرب من 3 000 منظمة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يضمن إشراك أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة وقيادتهم على كل المستويات. وبالتطلع إلى المستقبل، أعلنت عن إطلاق الاستراتيجية الخمسية الجديدة للصندوق، والتي تتمحور حول أربع أولويات مواضيعية: الخدمات الأساسية؛ والاستجابة الشاملة للأزمات؛ وتمكين النساء والفتيات؛ والتنمية الحضرية الشاملة.

35 - وبدأت رئيسة دائرة الشمول الرقمي في الاتحاد الدولي للاتصالات، روكسانا فيدمر - إلييسكو، عرضها بتكرار الدعوة التي أطلقتها الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل دمج إمكانية استخدام الوسائل الرقمية منذ البداية في جميع السياسات والمنتجات والخدمات الرقمية لضمان أن يكون الجميع قادرين على الوصول دون عوائق وأن يتمكنوا من المشاركة الكاملة في المجتمع الرقمي والاقتصاد الرقمي والمنظومة الرقمية. ثم حددت الإنجازات الرئيسية التي تحققت في النهوض بتلك الدعوة في عدة مجالات، منها: بناء القدرات؛ وتوفير مشورة الخبراء والموارد؛ والتوعية وجهود الدعوة، مثل عقد مؤتمر القمة العالمي للذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق الصالح العام في عام 2024؛ وإشراك الشباب؛ وتحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة؛ وتعزيز الشراكات والتعاون.

36 - وركزت ممثلة المجتمع المدني ورئيسة قسم السياسات في منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الدنمرك، آن سينا، على الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية. وناشدت الدول الأطراف أن تعزز تركيزها على التنوع والإدماج لا أن تضعفه، مشيرة إلى الاتجاه المثير للقلق في العديد من البلدان المتمثل في عدم إعطاء الأولوية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو حتى الطعن فيها. وأكدت على أن الإدماج ليس عملاً خبيراً بل هو حق أساسي من حقوق الإنسان، حيث يتم تقدير واحترام الأشخاص ذوي الإعاقة، بكل تنوعهم، مما يعود بالنفع على المجتمع ككل ويعزز تماسكه. ودعت إلى اتخاذ إجراءات حاسمة في المجالات ذات الأولوية، مثل المعونة الدولية والمساعدات الإنسانية الشاملة للجميع والابتكار والتقدم التكنولوجي الشاملين للجميع، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. واختتمت عرضها بالتذكير بأن تنفيذ الاتفاقية يتطلب الاستثمار ووضع استراتيجية والقيام بالمساءلة.

37 - وخلال المناقشة التحوارية التي أعقبت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو كل من تركيا، وجورجيا، وكوستاريكا، والاتحاد الروسي، وجمهورية إيران الإسلامية، ومالطة، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وإسبانيا، وممثلاً المنظمين غير الحكوميين التاليين: اللجنة الخيرية لمساعدة ذوي الإعاقة شري بهاغوان مهافير (Shree Bhagwan Mahaveer Viklang Sahayata Samiti) والمبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات الشاملة (G3ict). وشملت القضايا التي تناولتها البيانات ما يلي: التوسع في خدمات إعادة التأهيل وتدبير تعزيز العيش المستقل، مثل توفير المساعدة الشخصية والرعاية المنزلية؛ وأهمية التحالفات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتبادل المعارف وتعبئة الموارد وتنسيق الإجراءات المتخذة بهدف تنفيذ الاتفاقية؛ والشواغل المتعلقة بالتأخر في استعراض اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للتقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف؛ والوضع غير المقبول للأشخاص ذوي الإعاقة في النزاع الدائر حالياً في غزة؛ وبدء العمل بمؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي لرصد التقدم المحرز في مجال الشمول الرقمي؛ وأخيراً، أهمية التصميم العام والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، وكذلك المساعدة الشخصية، باعتبارها أدوات ضرورية لتمكين مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في محافل صنع القرار.

اختتام الدورة

38 - في إطار البند 7 من جدول الأعمال، أدلى ببيانات ممثلو بولندا، وبيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكندا بصفتهم نواباً لرئيس المؤتمر.

39 - وذكر رئيس المؤتمر في ملاحظاته الختامية أن التمثيل والمشاركة الواسعين للدول الأطراف وكيانات الأمم المتحدة والشركاء في المجتمع المدني في الدورة الثامنة عشرة قد أثبتا استمرار أهمية المؤتمر وعدم الاستغناء عنه كمنتدى لمناقشة التحديات وتبادل المعارف وتقييم التقدم الجماعي المحرز نحو الأعمال الكاملة للحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. وواصل المؤتمر تقديم نموذج يحتذى به من حيث التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، وأكد الرئيس للمشاركين عزم المكتب البالغ على البناء على الإنجازات والدروس المستفادة من الدورة الثامنة عشرة عند التحضير للدورة التاسعة عشرة والدورات المقبلة.

40 - وأعرب الرئيس عن امتنانه لنواب الرئيس لتعاونهم الفعال والقيّم في التحضير للمؤتمر. وأعرب أيضاً عن خالص تقديره للمجتمع المدني وجميع الوفود الوطنية لمشاركتها النشطة وإسهاماتها الهامة. وأعرب كذلك عن تقديره للأمانة العامة والشركاء على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها الذين وقروا الترجمة الفورية بلغة الإشارة الدولية، والاستتساخ النصي للكلام المسموع، والوثائق الميسرة، والخدمات وأوجه الدعم الأخرى، التي ساعدت مجتمعة على إنجاح المؤتمر.

41 - واختتم الرئيس الدورة في الساعة 18:00 من يوم 12 حزيران/يونيه 2025.

المرفق الثالث

المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته الثامنة عشرة

- 1 - منظمة التواصل من أجل الحياة (Connect4Life)
- 2 - منظمة إدماج ذوي الإعاقة (Inclusion Handicap)
- 3 - منظمة مينفيس المحدودة (Menphys Limited)
- 4 - ائتلاف منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (DPO) (Disabled People's Organisations Coalition)
- 5 - منظمة الجمعية العامة لاتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل "المساواة" (PA Union of people with disabilities "Ravenstvo")
- 6 - المركز الأسترالي لقانون الإعاقة (Australian Centre for Disability Law)
- 7 - المؤسسة العامة "آي تيتش مي" - مركز تطوير الكفاءات (Public Foundation "ITeachMe" Competence Development Center)
- 8 - المجلس النمساوي لشؤون الإعاقة (Austrian Disability Council)
- 9 - الجمعية الدولية للشلل الدماغى (International Cerebral Palsy Society)
- 10 - مبادرة She Writes Woman للصحة العقلية للمرأة